

الوقف من منظور فقهى
إعداد
فضيلة الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع

ملخص البحث :

جاء الإسلام بتشريعات حكيمة قضى فيها على تكديس الثروات في أيدي القلة من الناس ، وكان الوقف أحد تلك التشريعات ، بل كان من أكبر أسباب توزيع الثروات وإشاعة النفع والانتفاع به، كما يعتبر من أهم القرب التي يتقرب بها إلى الله تعالى ، ولهذا وصف بأنه الصدقة الجارية .

وقد جاء هذا البحث معرّفاً بالوقف ، وموضحاً لأدلة مشروعيته من الكتاب والسنة والإجماع وعمل الصحابة حيث لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ذو مقدرة إلا وقف ، كما بيّن أنواع الوقف ، وأقسام الوقف المنقطع، وحكم انتفاع الواقف بوقفه ، وشروط صحة الوقف ، وصفات ناظر الوقف ممن تبرأ الذمة بإسناده إليه ممن تتوفر فيه الأمانة والديانة والتقوى وسلامة النظر والتبصر . كل ذلك يعني بذل الاحتياطات الكاملة للحفاظ على الوقف ، والتأكد على استمرار جريان الصدقة للواقف.

وحيث إن معدّ هذا البحث أحد أعضاء المجلس الأعلى للأوقاف بالمملكة فقد بين في ختام بحثه ما تقوم به وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد من أعمال تتعلق بالحفاظ على الأوقاف في جميع أنحاء المملكة .

الوقف من المنظور الفقهي :

لاشك أن المال من قوام الحياة وجوهرها والإسلام ينظر إلى المال نظرته إلى الحقيقة فهو يعتبر المال عنصراً هاماً من عناصر عمارة الأرض واستتباب الأمن ورخاء البشر والتمكن من تحقيق حكمة الله تعالى في خلق الثقلين الجن والإنس . وفي تشريعاته وقواعده وأصوله أحكام القضاء على تكديس الثروات في أيدي قلة من الناس يتحكمون بها في إشباع شهواتهم ورغباتهم واستعباد الناس فرادى وجماعات في المجالات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والإعلامية وقضايا التسلط والاعتداء وشراء الذمم .

جاء الإسلام بتشريعات حكيمة قضى فيها على تكديس الثروات في أيدي القلة من الناس فتوزعت على أكبر عدد ممكن من عباد الله لتكون لهم قواماً . من هذه التشريعات الحكيمة العادلة ما يلي :

- ١ - توزيع ثروات من يتوفى على ورثته من بعده كل بقدر حصته الإرثية ومكانة قربه من المتوفى . فعلم المواريث ينظم هذا التوزيع بما فيها من أحكام وفروض .
- ٢ - الحَصُّ على الوصية للوالدين والأقربين وجهات البر والخير والإحسان ليتحقق إنفاذها بعد الموت .
- ٣ - الحَصُّ على الصدقات والصلوات والإنفاق في سبيل الله وفي وجوه البر والإحسان وأفضل ذلك ما كان من صحيح قادر .
- ٤ - الحَصُّ على إطعام الفقراء والمساكين ورعاية اليتامى والمعاقين والأيتامى من النساء .

٥ - وجوب الزكاة في الأموال الزكوية من أنعام، وأثمان، وعروض تجارة، وخارج من الأرض كل عام، والخارج من الأرض عند حصاده أو جذاذه .

٦ - الحضّ على الوقف على وجوه البر على المحتاج من الأقارب وعلى المرافق العامة والخاصة من مدارس ، ومكتبات ، ومستشفيات ، ومساجد ، وأربطه ، والدعوة إلى الله باللسان والقلم .

هذه الأسباب وغيرها مما لم يذكر من عوامل تقويت الثروات وإعادة توزيعها على أكبر عدد ممكن ممن هم أهلها وفي حاجتها.

والوقف من أكبر أسباب توزيع الثروات وإشاعة النفع والانتفاع به كما يعتبر من أهم القرب التي يُتَقَرَّبُ بها إلى الله تعالى كما يعتبر الصلة بين استمرار حصول العبد على الأجر والثواب في الحياة الدنيا وفي الآخرة ولهذا وصف بأنه الصدقة الجارية المستمر فضلها وأجرها وعطاؤها في حياة المسلم وبعد وفاته لقوله صلى الله عليه وسلم : (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له) . رواه مسلم وأبو داود .

وللوقف في الإسلام أثر كبير في الإنفاق على المرافق العامة والخاصة كالمساجد والمدارس والأربطة والمستشفيات والمكتبات وتجهيز الموتى وعلى دور اليتامى والمعاقين وتجهيز جيوش القتال في سبيل الله وإيقاف الأسلحة والكتب والأعيان من الثابت كالعقارات أو المنقول كأدوات المنازل والبناء وحلى النساء والدواب وغير ذلك . مما كان له أثر في تيسير أحوال العباد واستمتاع فقراء المسلمين ومساكينهم بما يتمتع به أغنياؤهم من المأكل والمشرب والمسكن وشئون الحياة كافة . والوقف ثابتة مشروعيتها بالكتاب والسنة والإجماع وعمل الصحابة فمن الاستدلال بكتاب الله على مشروعية الوقف عموم قوله تعالى (لن تتالوا البر حتى

تتفقوا مما تحبون) ^(١) وقوله تعالى (وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله) ^(٢) وفي معنى الوقف الوصية قال تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين) ^(٣).

ومن الاستدلال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في صحيح مسلم وغيره عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" . وعن ابن عمر أن عمر أصاب أرضاً من أرض خيبر فقال : "يارسول الله أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط هوأ نفسٌ عندي منه فما تأمرني به؟ فقال صلى الله عليه وسلم : {إن شئت حَبَسْتُ أصلها وتصدق بها} . فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يورث ولا يوهب قال فتصدق به عمر في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه وفي لفظ متأثر مالا" . رواه الجماعة . وعن أنس ابن مالك رضى الله عنه أن أبا طلحة قال : " يا رسول الله إن الله تعالى يقول (لن تتالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) وأن أحب أموالي إلىَّ بئرُ حاءٍ وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث أراك الله فقال : {بخِ بخَ ذلك مال رابح مرتين وقد سمعت ما قُلْتَ وإني أرى أن تجعلها في الأقربين} فقال أبو طلحة أفعُلُ يا رسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه" متفق عليه .

-
- (١) سورة آل عمران الآية (٩٢) .
 (٢) سورة المزل الآية (٢٠) .
 (٣) سورة البقرة الآية (١٨٠) .

وذكر الخصّاف في كتابه أحكام الأوقاف أن أول صدقة كانت في الإسلام وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم أمواله وذلك أن مخيرق اليهودي كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أحد فأوصى إن قتل فإن حوائطه السبعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل فقبضها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصدق بها فكانت أول صدقة في الإسلام .

ومن الاستدلال بالإجماع ما ذكره الشيخ عبد الرحمن بن قاسم في حاشيته على الروض المربع قال :

((والأصل في مشروعية الوقف السنة والإجماع في الجملة)) وذكر قول جابر - فقال : وقال جابر " لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة إلا وقف " . ولا نزاع في وقف الأرض وقال القرطبي : لا خلاف بين الأئمة في تحبيس القناطر والمساجد واختلفوا في غير ذلك . أه (١) .

وقال ابن مودود الحنفي في إختيار لتعليل المختار :

" أجمعت الملة على جواز الوقف لما روى أنه صلى الله عليه وسلم تصدق بسبع حوائط في المدينة وكذلك الصحابة وقفوا " . أه (٢) .

وقد وقف مجموعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والزيير بين العوام ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة وصفية وأم حبيبة زوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسماء بنت أبي بكر وسعد

(١) الجزء الخامس ص ٥٣٠ ج ٣ ص ٤٠-٤١ .

(٢) ج ٣ ص ٤٠-٤١ .

بن أبي وقاص وخالد بن الوليد وجابر بن عبد الله بن الزبير وأبو أروى الدوسي وغيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

بما تقدم ومما يظهر لنا أن الوقف مما اختص به المسلمون وأنه مظهر من مظاهر المواساة والشعور بالأخوة الإسلامية والنصح للنفس المطمئنة بصلة عملها بعد الموت بالصدقة الجارية .

فالوقف منه ما هو ثابت كالعقارات من أربطة ومدارس ومساجد ومزارع وبساتين ومن ذلك وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم حوائطه السبع التي وهبها له مخيريق الذي مات في غزوة أحد ، وكذلك وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه سهمه في خيبر ووقف أبي طلحة بَيْرُ حَاءَ في المدينة المنورة وكذلك وقف مجموعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دورهم ومزارعهم .

ومن الوقف ما هو منقول كوقف الأسلحة والعتاد والدواب وأدوات المنازل وحلي النساء والأصل جوازه لما في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً واحتساباً فإن شبعه وبوله وروثه في ميزانه يوم القيامة حسناً " . وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله في حق خالد بن الوليد : أما خالد فقد احتبس أدرعه وعتاده في سبيل الله . ومن ذلك ما رواه ابو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج . فقالت امرأة لزوجها أحجني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما عندي ما أحجك عليه . قالت أحجني على جملك فلان قال ذلك حبيس في

(١) أنظر أحكام الوقف على الذرية للدكتور محمد عبد الرحيم الخالد ج ١ ص ٧٨-٨٧ وما نقله الخصاص من كتابه ((أحكام الأوقاف)) .

سبيل الله فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أما إنك لو أحججتها عليه كان في سبيل الله .

ووجه الشاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقره على تحببب جمله في سبيل الله وهو عين منقولة غير ثابتة .

ويجوز للواقف الانتفاع من وقفه مدة حياته وذلك في حال توقيفه ونصه في ذلك على انتفاعه بوقفه والأصل في ذلك ما روى النسائي والترمذي بإسناده إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومه فقال : من يشتري بئر رومه فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها الجنة فاشتريتها من صلب مالي " : قال المجد في المنقى : وفيه جواز انتفاع الواقف بوقفه العام .

وقد أخذ المسلمون الوقف رغبة في اتصال أعمالهم الصالحة بعد مماتهم ، وإيماناً وتصديقاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له " . والوقف مرفق شرعي يجب أن تصرف غلته في جهات البر والإحسان بعد حجز ما يمكن أن يكون من مقتضيات إصلاحه وترميمه وعمارته بما يستلزم ضمان استمرار استغلاله بالصرف على الجهات المعنية للصرف عليها من غلته ودفع أجرة من يقوم عليه بصفة النظارة والولاية إن لم يكن ثم ناظر متبرع بذلك .

وقد اشترط العلماء رحمهم الله لصحة الوقف شروطاً منها ما يلي :

(١) أن يكون الواقف جائز التصرف .

(٢) أن يكون الوقف عيناً معلومة يصح التصرف بها والانتفاع بغلته ، مع بقاء أصلها ، فلا يجوز وقف ما في الذمة ولا وقف ما لا ينتفع به إلا بإتلافه كطعام وشراب معين ونحو ذلك .

(٣) أن يكون على جهة خيرية كالفقراء والمساكين والأقارب والمساجد والقناطر والمكتبات وطباعة وتأليف الكتب الشرعية ولا يصح الوقف على محرم كالكنائس والبيع . ولا على مكروه ، ولا على مباح حيث إن القصد من الوقف حصول الثواب للواقف من صرف غلته في وجوه البر ولا يكون ذلك إلا في الوقف على الجهة الخيرية .

(٤) أن يكون الوقف على معين فلا يصح الوقف على مجهول أو مبهم لتعذر إيصال النفع إليه للجهل به .

(٥) أن يكون الوقف ناجزاً فلا يجوز تعليقه على مجهول إلا على موت الواقف فيكون ذلك من قبل الوصية فلا ينفذ منه ما يزيد عن مقدار ثلث المال إلا بإجازة الورثة .

(٦) ألا يشترط الواقف في وقفه ما ينافي الوقفية كاشتراط حقه في بيعه أو هبته أو توقيت الوقفية بزمان معين كشهر أو سنة أو نحو ذلك .

وقد ذكر أهل العلم في وجوب الأخذ به واعتبار حكم الأخذ بشروط الواقف فقالوا : " إنَّ شَرْطَ الواقف كشرط الشارع " وذكر المحققون من أهل العلم أن معنى هذا أن شرط الواقف كشرط الشارع في الاستدلال لا في الاعتبار فلو شرط شرطاً باطلاً فلا يجوز الأخذ به بخلاف شروط الشارع فهي شروط صحيحة معتبرة لا يجوز التردد في الأخذ بها بل هي لازمة .

قال في غاية المنتهى للشيخ مرعي بن يوسف ما نصه :

" قال الشيخ : قول الفقهاء نصوص الواقف كنصوص الشارع يعني في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل .. وقال الشروط إنما يلزم الوفاء بها إذا لم تقض إلى

الإخلال بالمقصود الشرعي فمن شرط في القربات أن يقدم فيها الصنف المفضل فقد شرط خلاف شرط الله كشرطه في الإمامة تقدم غير الأعم " . اهـ (١) .

ونظراً إلى أن الواقف في حال حياته هو أحرص من غيره على مصلحة الوقف واستمرار نفعه فهو الأولى بالنظارة والولاية عليه . فإذا مات ولم يكن منه تعيين لناظر معين ، فإن مسؤولية تعيين ناظر على الوقف من اختصاص الحاكم الشرعي في منطقة ذلك الوقف ، فيجب عليه أن يختار للنظارة على الوقف من تتوافر فيه صفات الأمانة والتقوى والصلاح والقوة والبصيرة . وبعد تعيينه يوصيه الحاكم بتقوى الله ومراقبته في السر والعلن في كل تصرف يتعلق بهذا الوقف . ويأمره باتخاذ سجل يسجل فيه واردات الوقف ومصروفاته . وإذا اقتضى النظر الشرعي أن يُضمَّ إية مشرف على أعماله أو يُعيَّن للوقف أكثر من ناظر فذلك راجع إلى نظر الحاكم الشرعي وإلى اجتهاده . وعلى الحاكم الشرعي أن يصدر إعلماً شرعياً بذلك . صك نظارة . ليكون ذلك الإعلام مستند الناظر في تصرفه في الوقف فيما يتعلق باستغلاله وإصلاحه والصرف على جهاته الخيرية المنصوص عليها في وثيقة الإيقاف . صك الوقفية . ويجب أن يكون تصرفاته في الوقف مستندة على حصوله الغبطة والمصلحة في ذلك . ثم إن الواقف يحتمل أن يذكر من جهات الوقف ما لا يجوز الوقف عليه كالوقف على معابد اليهود أو النصارى أو مراكز التصوف أو غير ذلك مما لا يجوز الوقف عليه بتحريم أو كراهية فيجب على القاضي أن يُغيّر ذلك ويعتاض عنه بما فيه التقرب إلى الله تعالى بما ينفع الواقف الميت بعد موته .

ثم إن الوقف يشتمل على وقف جنف كالوقف على البنين دون البنات فيجب على القاضي أن يحكم ببطلان ما في الوقف مما لا يتفق مع المقتضى الشرعي في

(١) غاية المنتهى ج ٢ ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

وجوب العدل بين الأولاد . ونظراً إلى أن الأمر كما ذكره الله تعالى بقوله ﴿كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾^(١). فإن الوقف يتصور في أمره ثلاث حالات .

الحالة الأولى : وقف منقطع الابتداء كمن يقف على كنيسة ثم على الفقراء والمساكين فيبطل الوقف على الكنيسة وينتقل جهة الوقف إلى ما يلي ما بطل وهو الوقف على الفقراء والمساكين ابتداءً .

الحالة الثانية : وقف منقطع الوسط كمن يقف على أولاده ثم على أولادهم ثم على كنيسة ثم على الفقراء والمساكين فيبطل الوقف على الكنيسة ثم تكون جهات الوقف على أولاد الواقف ثم على أولادهم ثم على الفقراء والمساكين .

الحالة الثالثة : وقف منقطع الانتهاء كمن يقف على نفسه ثم على أولاده ثم على أولادهم ثم على عتيقه سعيد ثم على أولاده فتتقطع هذه الجهات كلها .

هذا النوع من الأوقاف - الحالة الثالثة - قد اختلف أهل العلم في حكمه فذهب بعضهم إلى أنه يؤول وقفاً على عصابة الواقف . وبعضهم قال : يؤول تركة توزع على من يمكن أن يكونوا ورثة للواقف وقت انقطاع وقفه على افتراض موته ذلك الوقت . وبعضهم قال : يرجع وقفاً على جهات بر وإحسان يجتهد الحاكم في تحديدها وتعيينها بما يكون له صفة الاستمرار والدوام ، ويختار من جهات البر ما هو أولى وأخص وأكثر ثواباً . ويظهر لي - والله أعلم - وجاهة اختيار هذا القول لأن للحاكم الشرعي نظراً مصلحياً يبني على النصح لعموم المسلمين استمرار وقفه وتعيين جهات خيرية تنتفع بغلته ويرجع ثواب هذا الانتفاع إلى الواقف بعد موته وانقطاع عمله وهذا من محض النصح لأموال المسلمين قال غاية المنتهى :

(١) سورة الرحمن الآية ٢٦ .

" ومنقطع الابتداء في الحال لمن بعده ومنقطع الوسط لمن بعده ومنقطع الآخر
بعد من يجوز الوقف عليه " (١) .

والمحاكم في المملكة تسير وفق المقتضى الشرعي لكل حال من هذه الأحوال
الثلاث .

والوقف من حيث وجوب بذل العناية والاهتمام به لبقاء أصله وتوزيع غلته
كالوصية . وقد قدم الله تعالى الوصية على الدين مع أن الدين أولى بالتنفيذ على
التركة من الوصية وذلك إشارة إلى وجوب الاهتمام بها والعناية بتنفيذها فقال تعالى
﴿ من بعد وصية توصون بها أودين ﴾ والوقف في معنى الوصية من حيث العناية
والاهتمام به، ذلك أن الدين له أهل يطالبون بسداده والوصية . والوقف بمعناها .
جانب المطالبة بإنفاذها ضعيف لانتهاء مصلحته أو قلتها ، فجاء تقديمها في النص
الإلهي على الدين إشارة إلى وجوب الاهتمام بها واستشعار المسؤولية لإنفاذها ، مع
أن الوصية لا تنفذ إلا بعد سداد الديون من التركة وفي هذا خلاف بين أهل العلم
والراجع ما ذكرنا .

هذا يعني أن مسؤولية الواقف ربانية ولهذا اتجه أهل العلم إلى أن من أهم
مسؤولية الحاكم الشرعي واختصاصاته القضائية إعطاء الأوقاف أولية النظر والمتابعة
والمراقبة وإسناد القيام بالنظارة عليها إلى من تيراً الذمة بإسنادها إليه ممن تتوافر فيه
الأمانة والديانة والتقوى والصلاح وسلامة النظر والتبصر . ثم إن مسؤولية الحاكم
الشرعي لا تنتهي عند حد إسناد النظارة إلى من هو أهل لها فإن التصرف في عين
الوقف بيعاً وشراءً أو تأجيراً لمدة طويلة لا يتم إلا بإذن منه وقد يحتاج إننه إلى
تصديق من محكمة التمييز .

(١) ج ٢ ص ٢٩٥ .

كل ذلك يعني بذل الاحتياطات الكاملة للحفاظ على الوقف أصلاً وغلّةً وصرفاً على الجهات الخيرية المعيّنة في وثيقة الوقف استمراراً لجريان الصدقة للواقف . فكل مخالفة أو مجاوزة أو تهاون في شؤون الأوقاف فالمسؤولية عن ذلك على الناظر على الوقف وتمتد المسؤولية إلى الحاكم الشرعي في حالة علمه بذلك قال تعالى ﴿ فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه ﴾^(١) والتجاوز والمخالفة في معنى التبديل .

ونظراً إلى أن الندوة قامت برعايتها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ومُعِدُّ هذا البحث أحد أعضاء المجلس الأعلى للأوقاف فقد يكون من كمال البحث ختامه بما تقوم به الوزارة من أعمال وما لها من اختصاصات تتعلق بالحفاظ على الأوقاف وصرف غلالها على الجهات الخيرية الموقوفة عليها وكذلك ما يتعلق بتميتها واستصدار الحجج على تملكها ثم وقفها في حال عدم حجج لها إلى آخر ما يتعلق بمسئوليتها تجاه الأوقاف العامة .

الأوقاف في المملكة قسماً :

القسم الأول وقف خاص يقوم بالنظارة عليه من يعينه الواقف فإن لم يعين الواقف ناظراً وجب على الحاكم الشرعي تعيين ناظر على الوقف من أهله إن وجد فيهم من هو أهل للنظارة وإلا عين الحاكم على الوقف ناظراً من غيرهم .
والقسم الثاني وقف خيرى عام وهذا النوع من الأوقاف نظارته لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية نيابة عن ولي الأمر وهذا النوع من الأوقاف يشكل نسبة عالية من الأوقاف في المملكة .

(١) سورة البقرة الآية ١٨١ .

تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برعاية هذه الأوقاف وصيانتها والأخذ بأسباب مضاعفة غلالها والصرف على جهات البر والإحسان من غلالها ولبيوت الله في المملكة حقها من هذه الغلال وللجمعيات الخيرية وجمعيات تحفيظ القرآن نصيبها من الغلال بصفة مستمرة .

يقوم بإدارة هذه الأوقاف والتصرف فيها وفق المقتضى الشرعي ببيعاً وشراءً وتأجيراً ثلاث جهات إدارية وعلى مستويات تدرجية لكل جهة اختصاصها .

الجهة الأولى : إدارة الأوقاف في منطقة الوقف وهي الجهة ذات المبادرة الأولى في النظر المصلي للوقف وذلك بالتقدم إلى مرجعها المباشر على سبيل الرأي والاقتراح كما أنها الجهة التنفيذية للقرارات والتعليمات الصادرة من جهات الاختصاص . وهي الجهة المباشرة لشؤون الأوقاف في منطقتها من حيث الرقابة والمتابعة والاستغلال والإصلاح والترميم والصرف على الجهات المعينة في وثائق الأوقاف . ولديها سجلات الأوقاف ووثائقها . وهي المسئولة عن مباشرة الدفاع عن الأوقاف واستحصال الوثائق المثبتة لوقفيتها عن طريق التقدم للمحاكم بأخذ حجج استحكام على تملكها ووقفها وتعيين جهات الصرف عليها من غلتها وذلك فيما ليس لدى الوزارة وثائق بوقفيتها غير وضع اليد عليها بدون معارض أو الاستفاضة في وقفيتها .

الجهة الثانية : في كل منطقة من مناطق المملكة مجلس للأوقاف يسمى المجلس الفرعي للأوقاف يتألف من مدير عام أوقاف المنطقة ومن مندوب من وزارة العدل بدرجة قاض ورئيس البلدية وثلاثة من أهل النظر والبصيرة من أهل المنطقة هذا المجلس يقوم بدراسة كل ما يتعلق بأوقاف المنطقة من حيث الإنشاء والتعمير والبيع والشراء والتأجير وإقامة دعاوى على من يتعدى على أي وقف أو من يكون بيده وقف بطريق غير مشروع . تكون قراراته فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والإصلاحية وتوجيه دعاوى واجبة التنفيذ من قبل الإدارة العامة لهذه الأوقاف وأما ما يتعلق

بشؤون الاستبدال من بيع وشراء وتأجير لمدة طويلة وإعمار الأراضي الموقوفة فتصدر قراراته في قوة توصية للمجلس الأعلى للأوقاف . ولهذا المجلس الفرعي نظام ملتزم به والتقييد بمقتضياته وفيما يلي نص اختصاصاته طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٥٨٤ وتاريخ ١٦/٧/١٣٨٦هـ الصادر به المرسوم الملكي رقم م / ٣٥ وتاريخ ١٨/٧/١٣٨٦هـ .

المادة السادسة :

يختص مجلس الأوقاف الفرعي بالصلاحيات التي يحددها مجلس الأوقاف الأعلى بما في ذلك :

- ١ - دراسة طلبات الاستبدال المتعلقة بعقارات الأوقاف الخيرية الواقعة في منطقته ثم رفعها مشفوعة بالرأي لمجلس الأوقاف الأعلى .
- ٢ - اعتماد المشروعات المقترحة تنفيذها من أموال الأوقاف الخيرية التي لا تتجاوز قيمتها مائة ألف ريال .
- ٣ - دراسة المعاملات التي يرجع البت فيها إلى صلاحية مجلس الأوقاف الأعلى قبل عرضها عليه على أن يرفعها مشفوعة بنتيجة دراسته لها ورأيه فيها .
- ٤ - وضع التقديرات المالية السنوية لواردات ومصروفات غلال الأوقاف الخيرية الواقعة في المنطقة على أن يرسلها إلى مجلس الأوقاف الأعلى قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل .
- ٥ - مراجعة الحسابات الختامية السنوية لواردات ومصروفات غلال الأوقاف المذكورة وتدقيقها وإرسالها مشفوعة بنتيجة المراجعة والتدقيق للمجلس الأعلى .
- ٦ - أية دراسات وإجراءات أخرى يعهد إليه بها مجلس الأوقاف الأعلى وفق التعليمات التي يضعها لذلك .

٧ - إعداد تقرير سنوي عن وضعية الأوقاف الخيرية في منطقته ورفعها لمجلس

الأوقاف الأعلى في موعد غايته ثلاثة أشهر قبل انتهاء السنة المالية .

الجهة الثالثة : المجلس الأعلى للأوقاف : هذا المجلس الجهة العليا لاتخاذ القرارات النهائية المتعلقة بشؤون الأوقاف من حيث الاستغلال والصرف والاستثمار والاستبدال بيعاً وشراءً وتأجيراً لمدة طويلة وإصدار القرار بعمارة الأوقاف والاقتراض لها من الدولة أو من غلال الأوقاف مما هي تحت يد الوزارة؛ أو عمارتها عن طريق من يتقدم للوزارة بالرغبة في عمارتها واستغلالها في مقابلة ما بذله لمدة تفي بذلك إذا تحققت الغبطة والمصلحة .

هذا المجلس يتألف من معالي وزير الأوقاف ومن سعادة وكيله ومن مندوب عن وزارة العدل بدرجة قاض ومن مندوب عن وزارة المالية وأثنين من رؤساء المجالس الفرعية واثنين من أهل الفقه والنظر وقد صدر بتنظيم عمله قرار مجلس الوزراء رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٦/٧/١٣٨٦هـ صدر به مرسوم ملكي بعدد م / ٣٥ وتاريخ ١٨/٧/١٣٨٦هـ وفيما يلي نص اختصاصاته :

المادة الثالثة :

يختص مجلس الأوقاف الأعلى بالإشراف على جميع الأوقاف الخيرية بالمملكة ويضع القواعد المتعلقة بإدارتها واستغلالها وتحصيل غلاتها وصرفها وذلك كله مع عدم الإخلال بشرط الواقفين وأحكام الشرع الحنيف وله في سبيل ذلك:

- ١ - وضع خطة لتمحيص وحصر وتسجيل الأوقاف الخيرية داخل المملكة وإثباتها بالطرق الشرعية ورفع أيدي واضعي اليد عليها بوجه غير شرعي وتنظيم إدارتها.
- ٢ - وضع خطة عامة لاستثمار وتنمية الأوقاف وغلالها بعد دراسة وضعيتها في كل جهة وتكوين فكرة وافية عنها بالتفصيل .

- ٣ - وضع خطة عامة للتعرف على جميع الأوقاف الخيرية الموجودة خارج المملكة باسم الحرمين الشريفين أو أية جهة وحصرها في سجلات نهائية والحصول على الوثائق المثبتة لها وتولي أمورها والمطالبة بغلالتها طبقاً لشروط الواقفين .
- ٤ - وضع القواعد العامة لتحصيل واردات الأوقاف الخيرية والصرف منها وقيد عمليات التوريد والصرف في السجلات اللازمة .
- ٥ - وضع قواعد ثابتة للإنفاق بموجبها على أوجه البر والإحسان سواء من الواردات المذكورة أو مما هو معتمد في الميزانية لهذا الغرض . يراعى فيها الاستحقاق الفعلي وتحديد المقادير على ضوء شروط الواقفين وأحكام الشرع .
- ٦ - إعادة النظر في جميع المخصصات المالية باسم البر والإحسان . على ضوء القواعد المذكورة آنفاً لإجازة ما يتفق معها وإلغاء ما عداه .
- ٧ - النظر في طلبات استبدال الأوقاف الخيرية وفق مقتضيات المصلحة قبل إجازتها من الجهة الشرعية المختصة .
- ٨ - وضع نماذج موحدة للعقود على اختلافها .
- ٩ - وضع التقديرات المالية السنوية لواردات ومصروفات غلال الأوقاف الخيرية والتصديق على حساباتها الختامية على أن تتمشى في ذلك مع السنة المالية للدولة .
- ١٠ - وضع القواعد الواجبة لتأجير أعيان الأوقاف بما في ذلك الحكورات على أن تراعى أحكام الشرع الحنيف ومقتضيات المصلحة العامة وأية تعليمات تصدرها الدولة في خصوص أجور العقار .
- ١١ - اعتماد المشروعات المقترحة تنفيذها من أموال الأوقاف الخيرية من سلامة المشروع وتكاليفه وفائدته ومن إمكانية الإنفاق عليه .

١٢ - النظر في أية مسألة أخرى تتعلق بالأوقاف يرى وزير الأوقاف عرضها على المجلس الأعلى .

١٣ - رفع تقرير سنوي عن وضع الأوقاف الخيرية ومنجزاتها إلى رئيس مجلس الوزراء .

ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بمسئوليتها تجاه الأوقاف بما تقوم به من أعمال تتعلق بالأوقاف الخيرية بالمملكة بصفتها الناظرة عليها وألخص ذلك فيما يلي :

١ - تعني الوزارة بالدرجة الأولى بالحفاظ على أصول الأوقاف عمارة وترميمًا وإصلاحاً وفي حالة نزع ملكية شئ من الأوقاف فإن قيمة ذلك ترصد في مؤسسة النقد على سبيل الوديعة حتى يتيسر البديل .

٢ - تعنى باستغلال هذه الأوقاف عن طريق تأجيرها كما تعنى بمتابعة سوق الإيجار ليكون التأجير مبنياً على أجره المثل كل عام .

٣ - تقوم بإنشاء المشاريع الإعمارية على الأراضي الموقوفة ولا سيما ما كان منها في منطقة ذات قيمة نادرة كالأراضي المجاورة للحرمين الشريفين وتصرف عليها أثمان أوقاف جرى نزع ملكيتها للصالح العام ولا سيما فيما لم تتحد جهته وينفرد بواقفه .

٤ - تقوم بتجميع أوقاف متعددة الجهة كالأوقاف على المسجد الحرام أو المسجد النبوي من أكثر من شخص فتقام هذه الأوقاف على أرض منها في شكل عمارة أو أكثر يجري تحرير صك شرعي بوقفيتها وتعيين الواقفين فيها بنسبة قيمة وقفه وجهات البر فيه .

٥ - في حال وجود قيمة وقف تكفي لاستقلاله بعمارة في موقع تتحقق فيه الغبطة والمصلحة فإن الوزارة تقوم بشراء هذه العمارة وتسجيل وقفيتها في المحكمة بدلاً

من الوقف المنزوع موقعه . ولا تسمح الوزارة باشتراك غيره معه والحال أنه يمكن استقلاله بالوقفية .

٦ - لا تزال الوزارة في تحفُّظٍ من استغلال فائض الأوقاف في مجالات غير مجالات العقار كالاستثمار في صناديق الاستثمار الإسلامية ومحافظ الأوراق المالية وهي تسعى جاهدة للتغلب على هذا التحفظ بطريق يضمن الحفاظ على أصول الأوقاف مع الدخول في مجالات الاستثمار ، ولهذا أنشأت لديها لجنة من بعض المسؤولين في الوزارات ورجال الأعمال والعلم أسندت إليها إمكانية دخول الوزارة في الاستثمارات المباحة لدى المؤسسات المالية الاستهلاكية .

٧ - تقوم الوزارة بالصرف من غلال الأوقاف على الجهات الخيرية في المملكة كجمعيات البر وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم ومتطلبات المساجد والإسهام في عمارتها وإقامة المنتديات الدعوية وهي الآن جاهدة في حصر جهات البر والإحسان الواردة في وثائق الأوقاف لتعطيها بالإنفاق وبصفة مستمرة .

ونظراً إلى أن نظام المجلس الأعلى للأوقاف مضى على إصداره أكثر من أربعين عاماً فقد أصدر المقام السامي أمره على الوزارة بإعادة النظر في النظام وإعادة صياغته بما يتفق مع ما استجد من أمور وأحوال ومقتضيات فتشكل من الوزارة لجنة للنظر في ذلك ودراسة مسألة تحويل الأوقاف العامة إلى هيئة لها صفة استغلال ذاتي تتمكن به هذه الهيئة من خدمة الأوقاف خدمة تحفظ للأوقاف الغبطة والمصلحة في التصرف فيها بيعاً وشراءً وتأجيراً وتعميراً وإصلاحاً وتوزع غلالها على جهاتها الشرعية وذلك عن طريق التخلص من الروتين الإداري الذي قد يعوق هذه التصرفات فنقوت على الأوقاف فرص تحقق الغبطة والمصلحة.

والوزارة - وفقها الله وعلى رأسها معالي وزيرها حفظه الله - حريصة على الانطلاق بالأوقاف إلى ما فيه خيرها ونماؤها وحفظها وجريان الصدقة بها على

موقفها . وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه والله المستعان وصلى الله على نبينا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم .